ISSN : 2706-9087

جامعة المرقب
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار
ELMERGIB UNIVERSITY
FACULTY OF ART & SCIENCE KASR KHIAR - LIBYA

مجلة العلوم الإنسنية والتطبيقية

Journal of Humanitarian and Applied Sciences

مجلة دورية نصف سنوية محكمة

في هذا العدد...

- علوم التدبير المدرسي: النظريات و أسئلة التأسيس
- ((دور المرشد النفسي في تحسين سلوك التواصل الاجتماعي لدى طفل التوحد))
- جماليات الفنون العربية الإسلامية وأثرها على الفنون الغربية الحديثة
- حصر الغطاء النباتي في الجنوب الليبي
- *Arabic Language Character Recognition Using Walsh-Hadamard Transform (WHT) vs. Discrete Fourier Transform (DFT)*
- *Fekete-Szegö Inequalities for Certain Subclasses of P-Valent Functions of Complex Order Associated with Fractional Derivative Operator*

العدد 8 ISSUE

ديسمبر 2019
DESEMBER 2019

kshj@elmergib.edu.ly http://khsj.elmergib.edu.ly +21892516762

المشرف العام

أ.النوري سليمان القماطي

هيئة التحرير

د. سالم محمد المعلول رئيساً

د. إمحمد عطية يحيى مدير التحرير

أ. علي محمد نجاح سكرتير التحرير

اللجنة الاستشارية

أ.د. علي الحوات أ.د. أحمد ظافر محسن

أ.د. عبدالمجيد خليفة النجار أ.د. العربي علي القماطي

د.عبدالرحمن محمد إرحومة د.الصادق المبروك الصادق

د.أبوراوي محمد الجرنازي د.حميدة ميلاد أبورونية

المراجعة اللغوية

د. أبو عجيلة رمضان عويلي أ. يوسف دخيل علي

أ. عصام علي عواج أ. عبدالرؤوف ميلاد عبدالجواد

الإخراج والإشراف الفني

أ.أحمد عياد المنتصري

©

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات المجلة أو نقلها أو نسخها بأي شكل من الأشكال دون موافقة رئيس التحرير

إن كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، و لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر

حرصاً من هيئة التحرير على استخدام الأسلوب العلمي في كتابة البحوث والدراسات المراد نشرها، ينبغي اتباع القواعد التالية :

الغلاف ينبغي أن يحتوى على العنوان واسم الباحث (الباحثين) ، والدرجة العلمية وجهة العمل ، والدولة ، والبريد الإلكتروني ، وسنة النشر .

المتن يشتمل على ملخص للبحث (عربي – إنجليزي) بعكس لغة البحث لا يتجاوز ورقة واحدة.

تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي ، ولهيئة التحرير أن تطلب من المؤلف بناء على اقتراح المحكمين بإجراء التعديلات المطلوبة على البحث قبل الموافقة على نشره .

ضوابط ومواصفات البحوث المقدمة للنشر:

1. أن يكون البحث أو الدراسة ضمن الموضوعات التي تختص بها المجلة .
2. ألاّ يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجلات أو مستلا من أطروحة علمية أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان آخر في وسيلة نشر أخرى ويوثق ذلك بتعهد خطي بهذا الخصوص .
3. فيما يخص البحوث العربية تكتب هوامش البحث وقائمة المراجع وفق دليل جمعية علم النفس الأمريكية **American Psychological Association(APA)** الطبعة الخامسة بالنسبة للبحوث العربية وتكون الطباعة على وجه واحد على ورق (A4) بخط (**Traditional Arabic**) بحجم (14) للنص مع ترك مسافة 1 بين السطور وتكون الهوامش 2.5 سم و مع ترك هامش 3 سم من جهة التجليد ،
4. فيما يخص البحوث باللغة الإنجليزية تكتب وفق نظام (**Modern Language Association (MLA** ، بحجم خط (12) بخط (**Times New Roman**) مع ترك مسافة 1 بين السطور مع وجود ملخص باللغة العربية في بداية البحث بحيث لا تزيد صفحات البحث 17 صفحة ي يكون التوثيق داخل المتن (اللقب ، السنة ، الصفحة) .
5. عنوان البحث يجب أن يكون مختصرا قدر الإمكان وأن يعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث التناول والإحاطة بأسلوب بحثي علمي ، وأن لا تزيد ورقات البحث عن 25 صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات وغيرها .
6. يجب على الباحث التقييد بأصول البحث العلمي وقواعده من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في آخر البحث ، وهو المسئول بالكامل عن صحة النقل من المصادر والمراجع المستخدمة ، وهيئة التحرير غير مسئولة عن أي نقل خاطئ "سرقات أدبية وعلمية " قد تحدث في تلك البحوث .
7. البحوث المقدمة للمجلة تخضع للتقييم من قبل متخصصين بشكل يضمن التقييم العلمي، ويتطلب من الباحث مراعاة سلامة بحثه من الأخطاء اللغوية والإملائية .
8. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه إن كان مقبولا للنشر أو قابلا للتعديل بعد التقييم على أن يرسل الباحث إذا قبل بحثه سيرة ذاتية (**CV**) مختصر قدر الإمكان يتضمن الاسم الثلاثي – والدرجة العلمية – والجامعة والكلية والقسم – وأهم المؤلفات إن وجدت – البريد الالكتروني – والهاتف .

9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ، وهي تعبر عن رأي أصحابها فهم المسئولون عنها أدبيا وقانونيا ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة .
10. المجلة تنشر كل ما يتعلق بالمجال العلمي والبحثي وما يتعلق بالمؤتمرات والندوات والأنشطة الأكاديمية وملخصات الرسائل العلمية ونقد الكتب على أن لا تزيد عن خمس صفحات مطبوعة
11. إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه للتصحيح أو الإضافة أو التعديل على أن يقوم بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته النهائية على قرص مدمج(CD).
12. تعتبر البحوث قابلة للنشر من حيث صدور خطاب صلاحية النشر وتحال إلى الدور بانتظار الطبع حسب أولوية الدور وزخم الأبحاث المحالة للنشر .
13. يزود الباحث بنسخة من إعداد المجلة التي نشر بها بحثه .

هيئة تحرير المجلة

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية وا لاجتماعية والعلمية أن تقدم الى القراء الكرام العدد الثامن بعد ان تم تعديل اسمها الى مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية بدلا من العنوان السابق بناء على ملاحظات القراء الكرام.

يأتي هذا العدد حافلا بمجموعة من البحوث والدراسات المتنوعة في مجالس العلوم الإنسانية والتطبيقية آملين أن يجد القارئ الكريم في هذا العدد مبتغاه.

وفي إطار تطور المجلة بعد ان نالت المجلة الاعتماد الدولي والاعتماد العربي فإننا نعيد تذكير السادة البحاث والمهتمين بالبحث العلمي بسياسة المجلة التي تعمل على تقديم أفضل البحوث والدراسات وفق منهجية علمية وتقديم مادة مفيدة من أجل تجويد وتحسين الإنتاج العلمي بحيث تكون الدراسات والبحوث تتناول موضوعات شتى في مختلف ميادين المعرفة سواء في مجال العلوم الإنسانية أو التطبيقية.

كما نذكر السادة البحاث فإن المجلة تفتح أبوابها لاستقبال المزيد من الإنتاج العلمي الرصين سواء على المستوي المحلي أو العربي أو الدولي، وفي الوقت نفسه نعتذر للسادة البحاث الذين قدموا بحوثهم ولم يتم استكمال تقييمها نظرا للظروف التي يمر بها البلاد فإننا سنيسر الصالح منها في الاعداد القادمة بعون الله تعالى.

والله ولي التوفيق

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة

د . بنور ميلاد عمر العماري د . خليفة مصباح الجندي

كلية التربية جامعة المرقب كلية التربية جامعة مصراتة

مُقَدِّمَة :

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية ، تهتم بالإسهام الإيجابي في توفير الخدمات على كافة أشكالها ، لمختلف فئات المجتمع ، وفق طرق علمية منظمة ، يمارسها أخصائيون اجتماعيون معدون إعداداً علمياً ومهنياً ، في إطار الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع ، والتي يمكن إتاحتها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ، وتتعامل مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية السلبية ، بغية إيجاد حلول للإشكالات الاجتماعية الناتجة عنها ، والتي من بينها ظاهرة العنف ضد المرأة ، التي تعدُّ من أبرز السلوكيات السلبية التي تمس كيان المجتمع من خلال ما ينتج عنها من آثار خطيرة ومدمِّرة لكيان المجتمع ، ممَّا يتطلب مواجهتها والتقليل من حجم الآثار المترتبة عليها ، وذلك بتعزيز برامج التوعية ، ودعم الإمكانات المادية والبشرية المؤهلة للتعامل مع قضايا العنف، وأن تكون المعالجة شاملة لكافة الأبعاد المرتبطة بظاهرة العنف ضد المرأة نفسياً واجتماعياً وتربوياً وإعلامياً وثقافياً وأمنياً، وتأخذ بعين الاعتبار كل من له صلة بقضية العنف ضد المرأة ، فمهنة الخدمة الاجتماعية تولي اهتماماً خاصاً بفئة النساء التي تمثل نصف المجتمع ، وأكثر فئات المجتمع حاجة إلى خدمات الأخصائيين الاجتماعيين ، وخاصة في ظل التغييرات العصرية التي أثَّرت على أوضاع المرأة ، حيثُ يعدُّ مجال رعاية المرأة من أهم ميادين الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فهي تسعى لتمكين المرأة من التوافق مع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها ، وتعمل علي تهيئة الظروف المناسبة التي تمكنها من الحياة الكريمة في المجتمع ، فالمرأة إنسان له الحق في الحياة الآمنة المطمئنة السعيدة في جميع مراحل نموها وتطورها ، لذا يجب أن تتمتع بها ، كما تتمتع بها فئة الذكور في المجتمع . لذلك فإنَّ هذه الدراسة تركِّز على دوافع العنف ضد المرأة في المجتمع العربي عامة والليبي خاصة وتبرز بشكل واضح أهم الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية ، كما أنَّ هذه الدراسة تبرز ما تمَّ التوصل إليه في هذا الموضوع من دراسات سابقة ونظريات مفسَّرة لظاهرة العنف .

مشكلة الدراسة:

تعدُّ ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر العالمية التي تتخطى كافة الحدود الجغرافية والثقافية والدينية ، والفوارق الطبقية ، فهي ليست ظاهرة حديثة بل تعتبر من ضمن الظواهر السلبية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور ، إلاَّ أنَّ الجديد في الأمر هو ارتفاع معدلاتها وانتشارها واتخاذها أشكالاً وأنماطاً أخرى جديدة لم تكن معروفة من قبل في بعض هذه المجتمعات والتي منها المجتمع الليبي الذي تدل فيه المظاهر العامة والشواهد العملية على ازدياد في معدلات هذه

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

الظاهرة ، وخاصة في الآونة الأخيرة(*) فقد سجل في سنة 2014م ما نسبته (26 %) من النساء تعرضنا للعنف ، مما جعل دولة ليبيا في المرتبة 27 من 155 من البلدان التي تنتشر فيها ظاهرة العنف ضد المرأة ([1]) ، حيث تواجه فئات النساء صوراً مختلفة من العنف من جراء علاقات القوة العميقة الجذور التي تدعم خضوع المرأة لعادات وتقاليد المجتمع المبنية على التقليل من شأن مكانة المرأة في المجتمع ...، دون الالتفات إلى متغيرات العصر الراهن وما فرضته من تبدل العلاقات القائمة بين الأجيال ، مما يجعل المرأة معرضة للإيذاء الجسدي أو النفسي من جانب أولياء أمرها ، كما أشارت العديد من الدراسات التي أجريت على ظاهرة العنف ، إلى أنَّ هذه الظاهرة في تزايد مستمر ، من بينها الدراسة التي أجراها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة على عشرة بلدان من أن معظم فئات المجتمع المتأثرة من هذه الظاهرة هي المرأة على مختلف شرائحها . [(2)]

إن ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر السلبية التي تهدد كيان المجتمع بصفة خاصة وأصبح انتشار هذه الظاهرة بأشكالها ومستوياتها المتنوعة لدرجة جعلت المرأة أكثر فئات المجتمع تعرضاً للعنف في المجتمع . ففي الوقت الراهن لا يمرُّ يوم دون أن نسمع عن حوادث ضرب وانتقام ضد المرأة ، علماً بأنَّ ما يُنْشَرُ في وسائل الأعلام لا يغطي إلا بنسبة (10%) من حوادث العنف ضد المرأة ، كما اتسمت هذه الظاهرة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الليبي خاصة ، بعدم وجود قاعدة للبيانات والإحصاءات الموضحة لها، الأمر الذي يجعل من الصعب رصدها ، والكشف عن نموها، وعدم القدرة على التفسير والتصنيف والتحليل، فمشكلة العنف ضد المرأة ترتبط بغياب الوعي العام بخطورتها ، وكذلك قلّة الإبلاغ عنها في مجتمع تشكل فيه العادات والتقاليد حاجزاً ضد الإبلاغ عن حالات الإساءة للمرأة، ممَّا يؤدي إلى عدم توافر الإحصائيات الدقيقة التي تعبر عن الواقع الحقيقي للمشكلة ، ممَّا أدَّى بالمرأة إلى وضع مأساوي لازالت تعيشه إلى يومنا هذا ، ويتمثل في القهر والغبن والتحيز ، لاسيما في غياب العدالة الاجتماعية وتعطل المؤسسات الأمنية والقضائية ، ونظراً إلى استفحال هذه الظاهرة فقد أصبحت من إحدى القضايا الرئيسة التي شغلت اهتمام المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية والمسئولين والمتخصصين في العلوم الإنسانية مؤخراً، وخاصة مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها أحد المهن الهامة التي يجب تعاملها مع هذه الظاهرة سواء بدراسة أسبابها ووصفها أو باقتراح آليات التعامل معها أو التدخل المهني المباشر معها ، لذلك كان الدافع الرئيسي لدراسة هذا الموضوع هو لفت الانتباه إلى خطورة الظاهرة على مستقبل المجتمع وأبنائه خاصة في الآونة الأخيرة [(*)] وتحددت مشكلة الدراسة في بيان دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال التعرف على مفهوم العنف وأنواعه وأسبابه ، وآثاره ، وأهم الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في مواجهة هذه الظاهرة ، ومن ثمَّ الوصول إلى توصيات بالشكل الذي يعالج هذه الظاهرة والمشكلات الناتجة عنها ويؤمن للأجيال القادمة حياةً كريمةً وغداً أفضل .

(*) ازدادت وثيرة ظاهرة العنف في المجتمع الليبي بشكل عام وضد المرأة بشكل خاص وتعطل المؤسسات الأمنية والقضائية بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011م

(1) منظمة التضامن لحقوق الإنسان ، بوابة افريقيا الإخبارية ، شبكة المعلومات الدولية .

(2) منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1995 م ، ص 158 .

(*) انتشار الحروب والعنف وتعطل المؤسسات الأمنية والقضائية ....

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من مكانة المرأة التي تمثل نصف المجتمع والنواة الأولى لصلاحه وصلاح أجياله الصاعدة وانطلاقاً من قول الشاعر(الأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذَا أَعْدَدْتَهَا ـ أَعْدَدْتَ شَعْباً طَيِّبَ الأَعْرَاقِ) فإن أهمية الدراسة تتمثل في :

1ـ إنَّ المرأة هي النواة الأساسية لبناء المجتمع وأنَّ أيَّ تهديد لكيان المرأة هو تهديد لكيان الأسرة والمجتمع وهنا واجب حمايتها من كل أشكال وأنماط العنف والعمل على مواجهة أسبابه ومعالجة أثاره .

2. كما تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تحدثه ظاهرة العنف ضد المرأة من آثار سلبية على مستقبل المجتمع وأبنائه وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية غاية في الخطورة ، وذلك لأنَّها ترتبط بحياة المجتمع وتطوره .

3ـ إنَّ التعرف على الآثار السلبية التي تحدثها ظاهرة العنف ضد المرأة على المجتمع ومن ثَّم تفعيل دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التعامل معها يسهم في التخفيف من حدَّتها وعلاجها والوقاية منها وبالتالي تقليل خسائر المجتمع الناتجة عن هذه الظاهرة .

4. إثراء الجانب النظري للخدمة الاجتماعية بدراسات علمية خاصة في قضايا اجتماعية مهمة وهي قضية العنف ضد المرأة .

5ـ كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الدعوة إلى تكامل الجهود بين مختلف مكونات المجتمع الليبي ، ومؤسساته ومهنه ، والتعاون من أجل توفير الأمن والاستقرار خاصة في هذه المرحلة العصيبة التي يمرُّ بها مجتمعنا لكي يقوم بالتنمية المطلوبة والناجحة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة ، و إظهار قدرٍ من المعلومات التي تعين في التعرف على طبيعة هذه الظاهرة ودوافعها وآثارها ، وتحاول إيجاد بعض الحلول ، والتوصيات المناسبة لها ، ويتمثل هدفها الرئيسي في :

(بيان دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة) ويتضمن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :

1. التعرف على مفهوم وأنواع العنف ضد المرأة .

2. الكشف عن دوافع وآثار ظاهرة العنف ضد المرأة .

3. معرفة دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

4. الوصول إلى توصيات عملية تفيد في التعامل مع المشكلة المطروحة .

تساؤلات الدراسة :

بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها يمكن صياغة تساؤل عام للدراسة يتمثل في : (ما دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة ؟) وفي إطار هذا التساؤل العام ، ثمة تساؤلات فرعية وهي :

1. ما مفهوم العنف ضد المرأة ؟

2. ما هي أنواع ودوافع وآثار العنف ضد المرأة ؟

3. ما الأدوار التي تقوم بها مهنة الخدمة الاجتماعية عند تعاملها مع ظاهرة العنف ضد المرأة ؟

4. ما التوصيات العملية المقترحة في هذه الدراسة ؟

نوع الدراسة ومنهجها :

تعدُّ هذه الدراسة نموذج من الدراسات الوصفية التحليلية ، لأنَّ ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة ليس من الغريب تناولها فقد تناولها عدد كبير من الباحثين والدارسين في كثير من هيئات المجتمعات الأخرى ، فالمرأة ومشاكلها هي محط اهتمام معظم الباحثين الحقوقيين واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يسعى لاكتشاف الواقع بالصورة التي هو عليها من خلال جمع المعلومات والبيانات والحقائق وتفسيرها ، واعتمد الباحث في الحصول على هذه المعلومات والحقائق من المصادر المكتبية ، المتمثلة في المراجع والرسائل العلمية والدوريات المحكمة والمواقع الالكترونية .

النظريات المفسِّرة لموضوع الدراسة :

ليست النظرية من كماليات الدراسة أو البحث العلميين بقدر ما هي ضرورة ملحَّة للدارس أو الباحث ، فهي تمثل" إطار فكري يفسِّر حقائق علمية ويضعها في نسق علمي مترابط "[1] كما أنَّها "مجموعة من المفاهيم المترابطة بشكل متناسق ، مكوَّنة قضايا نظرية تهتم بشرح قوانين ظاهرة اجتماعية معينة تمت ملاحظتها بشكل منتظم " [2] ، وبالرغم من تعدُّد النظريات التي يمكن أن تساعد في توجيه الباحث في هذه الدراسة إلاَّ أنَّه اختار نظرية الأنساق الاجتماعية ونظرية الضغط البيئي ، باعتبارهما أكثر النظريات ملائمة لموضوعها .

1. نظرية الأنساق الاجتماعية :

إن نظرية الأنساق الاجتماعية من النظريات التي بدأت تأخذ مكانها في الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية وتقوم الفكرة الأساسية فيها على أنَّ المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق الفرعية ، وله حدود مع البيئة

(1) أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب ت ، ص 424

(2) معن خليل ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، عمان ، دار الشروق ، 1997 م ، ص 19

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

الخارجية ، كما أنَّ له مقومات داخلية تساعده على القيام بوظائفه الحيوية التي تمكِّنه من الاستقرار والاستمرار والبقاء ، ومن هذا المنطلق فإنَّ أي خلل يواجه أي نسق من هذه الأنساق فإنَّه بالضرورة ينعكس بشكل سلبي على بقية الأنساق الأخرى المتفاعلة مع هذا النسق [1] ؛ بالتالي فإنَّ ذلك ينطبق على مجتمع الدراسة الحالية (فئة الإناث) فالمرأة داخل المجتمع تعتبر نواة المجتمع فبدونها ينقرض الجنس البشرى فهي أساس المجتمع وبناؤه ، وتمثل نسق من أنساق المجتمع الكبير، الذي له مقومات داخلية وتتمثل في مقومين هما:

مقومات بشرية تتمثل في الأفراد والجماعات التي تقوم بالسلوك العنفي ضد المرأة ، والذي تنعكس آثاره السلبية على المجتمع ككل ، فهم يحتاجون إلى تدخل وقائي أو علاجي من قبل الجهات المسئولة في الدولة للحدِّ من هذا السلوك وانعكاساته السلبية.

المقومات المادية للمجتمع المتمثلة في الأماكن والإدارات والهيئات والمنظمات والتخصصات التي تهتم بالمرأة والتي يجب أن تقوم بدورها بشكل فعال على أرض الواقع.

إنَّ هذه المقومات عندما يحدث بينها تفاعل بشكل بنّاءٍ يؤدي إلى قيام كلُّ مقوم منها بدوره ممَّا يُمكِّن من معالجة انعكاسات ظاهرة العنف ضد المرأة والوقاية منها في المستقبل ، بذلك يحدث ما يعرف بالتساند الوظيفي الذي تشير إليه نظرية الأنساق الاجتماعية بين أنساق المجتمع .

2. نظرية الضغط البيئي:

وترى هذه النظرية أنَّ الضغوط البيئية المختلفة سواء أكانت حروب أم فوضى أم ازدحاماً و ضوضاء أم تلوثاً وغيرها من ضغوط البيئة الفيزيقية، إذا زادت على مقدار قدرة الإنسان على التحمُّل، فإنَّها سوف تؤدي إلى انفجار الإنسان وقيامه بأعمال العنف، ومن الطبيعي أن يوجه هذا العنف للضعفاء وفي مُقَدِّمتهم النساء والأطفال، وفي ضوء هذه النظرية فإنَّ ازدياد ضغوط البيئة الاجتماعية، مثل: نقص الدخل ، والبطالة ، والخلافات الزوجية ، والتضخم يمكن أن تؤدي إلى زيادة العنف ضد المرأة .[2] وهذا ما يحدث اليوم في المجتمع الليبي .

وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بأوضاع المرأة وظاهرة العنف الموجَّه لها ، ومن بينها دراسة (كلثم على الغانم ، 2007 م) [3] حيث توصَّلت الدراسة إلى وجود ظاهرة عنف موجَّه ضد المرأة ، والذكور في الأسرة هم من يمارسون العنف ضد المرأة ، وكان الضرب أكثر أنماط العنف شيوعياً، مع ظهور حالات تعدُّ تحرش جنسي ، وسلبية المرأة

---

(1)حسين حسن سليمان وآخرون ، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، **2005** م ، ص **47**

(2) محمَّد سيد فهمي ، اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة ، القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان،العدد الخامس، أكتوبر ، ص **170** .

(3) كلثم على الغانم ، العنف ضد المرأة ، جامعة قطر ، **2007** م .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

في مواجهة العنف الواقع عليها، ولجوؤها إلى الصمت بسبب الخوف من الفضيحة وشعورها بالعار، وضعف دور الأجهزة الأمنية في مواجهة العنف ضد المرأة .

كما توصَّلت دراسة (سامية حسن الساعاتي ،1997 م)[1] إلى أنَّ التراث الثقافي وما يحتويه من عادات وتقاليد تقلل من فاعلية الأدوار التي تقوم بها المرأة وتسهم في إثارة العنف ضدها، ومن ناحية أخرى أوضحت الدراسة أن العنف ضد الزوجات من قبل أزواجهن من أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد النساء .

وأشارت دراسة (رمزيه عباس الإرياني ، 2005 م)[2] إلى وجود موروثات قبلية في المجتمع اليمني تهمِّش أدوار المرأة ومسؤولياتها في الأسرة وهو ما يعرف بالعنف المعنوي ضد المرأة مثل وضع الصعوبات والعراقيل أمام عمل المرأة ، وعدم مشاركة المرأة بالرأي في الأمور الحياتية في الأسرة، هذا إلى جانب توجيه السباب والشتائم والإهانات لها، حتى في بعض المواقف التي لا تستدعي ذلك .

وتوصلت دراسة (مُحَمَّد سيد فهمي ، 1998 م) [3] إلى أهمية الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي في تحديد عوامل العنف وأسبابه ومظاهره واتجاهاته إلى جانب استخدام النماذج والنظريات الحديثة في علاج العنف ضد المرأة مثل نماذج العلاج الأسري والعلاج السلوكي والعلاج المعرفي .

كما توصلت دراسة (Millender ، 1996 م) [4] إلى أنَّ العنف الأسري ضد المرأة لا يقتصر على النساء الفقيرات من الطبقة الوسطى فقط ، بل يمتد إلى الفئات الغنية أيضاً ، كما أوضحت أن العنف المادي ضد المرأة هو الذي يميز الطبقة الوسطى ، في حين العنف المعنوي هو الذي ينتشر بين الفئات الغنية .

مفهوم العنف ضد المرأة وأنواعه وأسبابه وآثاره :

أولاً : مفهوم العنف :

هناك صعوبة في وضع تعريف محدَّد للعنف ، وذلك لتعدُّد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف ، فالعنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى، فما يعدُّ عنفاً في ثقافة معينة قد لا يعدُّ كذلك في ثقافة أخرى . [5] ويعرِّف المعجم الوجيز : العُنْفُ بضم العين عُنفَ به وعليه عُنْفاً أخذ بشدة وبقوة فهو عنيف.[6]

---

(1) سامية حسن الساعاتي ، وقاية المرأة من العنف وحقوق الإنسان ، الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف، القاهرة، 1997 م .

(2) رمزيه عباس الإرياني ، العنف ضد المرأة ، ورقة عمل مُقَدَّمة في مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي ، صنعاء ، اليمن ، **2005** م .

(3) مُحَمَّد سيد فهمي ، اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة ، مرجع سابق ، ص

(4) Millender Audrey (1996): Rethinking Domestic Violence, London, Rutledge Published.

(5) ضحى عبد الغفار المغازي ، العنف الأسري ، المؤتمر العلمي السادس ، القاهرة ، 1993 ، ص **132**.

(6) إبراهيم مذكور ، المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1995 م ، ص **437** .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

العُنْفُ ضد المرأة : هو سلوك أو فعل موجَّه ضد المرأة ، صادر من الرجل أومن المجتمع ، يقوم على القوة والشدَّة والإكراه يتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء والذي يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار بالمرأة . (1)

ثانياً :أنواع العنف :

ليس العُنْفُ ضد المرأة نوعاً واحداً كما هو شائع في ثقافتنا، بل أنواع نوجزها في الآتي:

1 – العنف الجسدي :

كل سلوك عدواني يهدف إلى إيذاء جسم الضحية وإلحاق الضرر بها سواء كان بالضرب أو التعذيب بالكي والحرق أو شدّ الشعر أو الرمي والقذف من مكان لآخر. ويعدُّ العُنْفُ الجسدي من أشدِّ أنواع العنف وأكثرها شيوعاً ضد المرأة ، ويتراوح من أبسط أشكال الضرب إلى أخطرها الذي يتسبب بترك آثار وتشوهات على جسد الضحية و يسبب لها آلاماً جسدية ونفسية .

2– العنف الجنسي :

السلوك الذي يتمثل باستغلال الضحية جنسياً سواءً أكانت قاصرة أم بالغة ، بالغصب وليس بالرضا، بصورة اعتداء دون رضاء المرأة، سواء المتزوجة أو غير المتزوجة كالاغتصاب والتحرّش والإرغام على المحرَّمات الجنسية الشاذة.

3– العنف النفسي :

محاربة الضحية معنوياً ومحاولة إيذائها وإذلالها نفسياً بإيجاد المعَنِّف لنفسه الأعذار كأن تكون تحت مسمَّى الدين أو السلطة أو غيرها ، ويتجسد بالحبس وتقييد الحرية ، والطرد والهجر...، وكذلك إذلالها وإشعارها بالدونية أو الشتم والتحقير واتهامها بالجنون الذي يؤدي إلى قتل الطاقات العقلية والإصابة بأمراض نفسية مثل الاكتئاب والقلق والانكفاء على الذات.

4–العنف اللفظي:

وتكون الألفاظ الجارحة هي الوسيلة التي يستخدم ها المعنَفِ ضد ضحيته بما يؤدي إلى إيذاء مشاعرها مثل السب أو الشتم أو أيّ كلام يتضمن التجريح، أو وصف الضحية بصفات مزرية تشعرها بالإهانة أو إنقاص قيمتها

(1) إبراهيم بملوي ، العنف ضد المرأة منشور على الموقع www.alnoor.se/article

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

الاعتبارية.[1] ولا ينحصر العنف الموجَّه ضد المرأة بالأسرة (أب، زوج، أخ ، ابن ..)كما هو شائع، بل هنالك مصادر أخرى .

5- العنف المجتمعي

ويقصد به العُنْف الممارس من قبل المجتمع ضد المرأة ، الناجم عن موروثات الأعراف والتقاليد الاجتماعية والتفسير الخاطئ للدين الذي يسوغ أو يعطي الحق بشرعية ممارسة العنف ضد المرأة وتقييد حريتها ، وممارسات تنتهك حقوق المرأة كالاختطاف والاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية واستغلال المرأة العاملة وتفاوت الأجور والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء والتسول واستغلال المرأة لأعمال إجرامية أو إرهابية .

6- العنف المؤسسي

هو العُنْفُ الممارس في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية متمثلا في القوانين والتعليمات والتشريعات والأوامر والنصوص التي تتبنى التمييز، في الدوائر الحكومية بين الرجل والمرأة وإعطاء الأولوية للرجال في الوظائف الحكومية وحرمان المرأة من مناصب السلطة والنفوذ ، وسوء معاملة المعتقلات ، وعدم رعاية الأرامل والمطلقات وعدم تحسين صورة المرأة في الإعلام وطرح قضاياها ومعالجتها ، وعدم تفعيل القوانين والتشريعات لحمايتها و إعطائها حقوقها. [2]

ثالثاً : أسباب العنف ضد المرأة :

تتزايد مشكلات العنف بشكل ملحوظ في المجتمعات جميعها لأسباب متباينة ، بعضها اجتماعي متعلق بالظروف الاجتماعية، وبعضها ثقافي متعلق بالعادات والقيم السائدة في المجتمع ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية التي يمرُّ بها المجتمع ، والعنف ضد المرأة يعود لعدة أسباب قد يجتمع عدد منها في الوقت نفسه وتتشابك ممَّا يؤدي إلى أذيَّة المرأة بشكل أكبر وأعنف سواء من الناحية النفسية أو الجسمية وترجع أسباب العنف ضد المرأة إلى :

1. الدوافع الاجتماعية: إنَّ العوامل الاجتماعية من أبرز الدوافع لارتكاب العنف ضد المرأة وتشمل العوامل الاجتماعية تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع وبالتالي سهولة التأثير في المعتقدات الخاطئة المتعلقة بالقيم والأخلاق التي تنتشر في المجتمع والبيئة المحيطة ، إلى جانب تبني وجهات النظر الداعية إلى فرض قوة الرجل والتي تظهر على شكل العنف الجسدي والجنسي على حدٍّ سواء ضد المرأة .

2. الدوافع النفسية: إنَّ العوامل النفسية التي تشكلت في شخصيات مرتكبي العنف ضد المرأة في الصغر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم والتي تظهر على شكل سلوك عدائي في الكبر ومن أبرز هذه العوامل النفسية تعرُّض مرتكب العنف للإيذاء

---

(1) شبكة المعلومات الدولية ، www . mawdoo3.c0m .

(2) ليلى محمد علي مرح ، العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2009 م .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

بأي شكل من الأشكال في طفولته أو وجوده في بيئة أسرية تنتشر بها حالات تعنيف الأبوين أو اعتداء الأب على الأم بأي شكل من الأشكال إلى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تؤدي إلى خلق شخصية معادية للمجتمع.[1]

3. الدوافع الاقتصادية: تعدُّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها عدَّة مجتمعات في وقتنا الحالي ، والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع ، وتدني المستويات المعيشية وتفشي البطالة والفقر حيث تشكل هذه الأسباب المجتمعة ضغوطات نفسية كبيرة على معيلي الأسرة التي تتصادم في كثير من الأحيان مع نزعة المرأة الاستهلاكية.[2]

4. الدوافع الثقافية الخاطئة: يسود كثير من المجتمعات ثقافات خاطئة تصور للرجل على أنَّه صاحب الصلاحية والأمر والنهي بغض النظر عن صحة أو خطإٍ ما يصدره من سلوكيات اتجاه الفئات الضعيفة (النساء والأطفال) ممَّا يجعلها عرضة للعنف ، وكذلك ضعف الوازع الديني وعدم الالتزام بالتعاليم الدينية والأخلاقية ، والتمسك بالعادات والتقاليد التي تقلل من قدر ومكانة المرأة في المجتمع.[3]

5. التنشئة الاجتماعية الخاطئة: إنَّ التفرقة التي تقوم بها الأسرة في معاملة أطفالها والتمييز بين الذكور والإناث في التعامل ، حيث تغرس في نفسية الطفل الذكر بذور العنف نحو المرأة فيشب كارهاً لها محتقراً إيَّاها على أنَّه ذو أفضلية عنها ، كما تغرس في الأنثى الشعور بالاضطهاد والتمييز وعدم قدرتها على التنشئة بشكل صحيح ، وكذلك العادات والتقاليد الصارمة وخاصة في المناطق الريفية تفرض على المرأة سلوكيات وتصرفات صارمة في معاملتها الاجتماعية وممارسة حقوقها.

رابعاً : آثار العنف ضد المرأة :

يسبب العنف ضد المرأة أثاراً خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط بل تمتدُّ لتشمل أسرتها المحيطة والمجتمع ومن أبرز الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة ما يلي:

1ـ الآثار الصحية: المتضرر الأول من العنف ضد المرأة هو المرأة نفسها ، وتتأثر المرأة بمشاكل صحية مثل الإصابات الخطيرة والكدمات والجروح التي قد تؤدي إلى اضطرابات داخلية وبعض المشاكل في الجهاز الهضمي والتأثير في الحركة وتدني مستوى الصحة العامة وقد تؤدي بعض حالات العنف إلى الوفاة .

---

(1) العنف الممارس ضد المرأة ، منظمة الصحة العالمية ، 2016 م ، شبكة المعلومات الدولية .

(2) بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة ، مركز النظم العالمية ، شبكة المعلومات الدولية .

(3) عائض بن سعد الشهراني ، الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري ، بحث مقدم لمؤتمر الأسرة ، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، الرياض ، 2008 م ، ص 11 .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

2. الآثار النفسية: يترتب على العنف عدد من المشاكل النفسية مثل الاكتئاب الحاد والاضطراب النفسي والتي قد تقود الضحية إلى محاولات الانتحار نتيجة للضغط النفسي الكبير الذي تقع تحته ، كما يمكن أن تسبب مشاكل مثل إدمان شرب المسكرات والتدخين وإدمان المخدرات الأمر الذي ينعكس على صحة المرأة النفسية في مراحل مُتَقَدِّمة.

3. الآثار الاجتماعية: المرأة عضو فاعل في المجتمع ، فإنَّ كل ما تمرُّ به ينعكس على أسرتها ومحيطها المجتمعي بشكل كبير ومن المشاكل التي يسببها العُنف ضد المرأة الاضطرابات الأسرية التي بدورها تنعكس على الأطفال بشكل كبير وقد تؤدي إلى إصابتهم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي وهو ما يؤثر في سلوكياتهم المجتمعية في مراحل مُتَقَدِّمة من العمر، وكذلك تفكك الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، ممَّا يؤدي إلى عدم استقراره وازدياد نسبة المشاكل الاجتماعية فيه .

4. الآثار الاقتصادية: يشكل العنف ضد المرأة عائقاً كبيراً أمام ممارسة دورها الفاعل في المجتمع فعند تعرضها للعنف تنطوي المرأة على نفسها الأمر الذي يحدُّ من مشاركتها كعضو فاعل في المجتمع ويحرمها من استثمار قدراتها في الدفع الاقتصادي للمجتمع كما يُكبد العنف ضد المرأة الأسرة أعباء اقتصادية إضافية نتيجة للعلاجات الصحية التي تخضع لها الضحية.[1]

مكانة المرأة في الإسلام :

جاء الإسلام معززاً للقيمة الإنسانية للمرأة ومكانتها الاجتماعية وحقوقها وواجباتها والتي تمثلت من خلال التصور الإسلامي للإنسان ذكراً كان أم أنثى [2] فقد عالج الإسلام مسألة القيمة الإنسانية من خلال نقد ما ساد المجتمع الجاهلي من ظواهر التغلب والقهر وإهانة المرأة والاعتداء على حقوقها الإنسانية ، وأذاها وحرمانها من الإرث ، فدعا إلى التوجيه المحكم والعمل الصالح الذي يبعث في الجنسين ذكوراً وإناثاً روح الفضيلة والتعاون ، وأقرَّ عدم التفرقة بين الذكور والإناث من حيثية التكامل القائمة بينهما والتي أدَّت إلى تفرع المجموعات الإنسانية عنهما معاً لقوله تعالى : { يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُواْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ }[3] وأرسى ركائز عدم التفرقة بينهما في قوله تعالى : {يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً} [4] وبذلك بيّن إنسانية المرأة وقيّمها خلقياً على أساس خلق آدم من تراب وخلق حواء من نفسه وضلعه وتكوين النوع الإنساني منهما ، وقد كفل الإسلام للمرأة مكانتها الاجتماعية ، وقد قدَّم لها الحماية بمنعها عن العدو الذي يمكن أن ينتقم من الإسلام في شخصها ومكَّنها من حقها في الملكية والإرث وأقرَّ لها حقَّ التعليم وحثها عليه وذلك لتتمكن من الاشتراك في الدعوة إلى الدين الصحيح لقوله تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ }[5] وذلك من واقع التكليف لكل فرد في المجتمع الإنساني ولا فرق فيه بين ذكر

(1) محمد عاليون ، العنف ضد المرأة ، شبكة المعلومات الدولية .

(2) تماضر حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1999 م ، ص30 .

(3) سورة الحجرات ، الآية 13

(4) سورة النساء الآية 1

(5)سورة التوبة الآية 71

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

وأنثى انطلاقاً من مبدأ التعاون والانسجام والتكامل بين أفراد المجتمع ، بينما يكون الاختلاف بينهما راجع لما للنوعين من اختلاف طبيعي في الخلقة حفاظاً على الخصائص الأنثوية للمرأة .

الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة :

أولاً : مفهوم الخدمة الاجتماعية :

تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات اجتماعية تهدف إلى توفير أساليب الحياة السليمة لأفراد المجتمع دون تمييز ، وتتعامل مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية السلبية بغية إيجاد حلول للإشكالات الاجتماعية الناتجة عنها من باب أنَّ الخدمة الاجتماعية لها هدف إنساني يُعنى بالإنسان ويتمُّ الوصول إليه من خلال إتِّباع طرق علمية منظمة يمارسها أخصائيون اجتماعيون معدون إعداداً علمياً ومهنياً يمنحهم المقدرة على تقديم خدمات علاجية ووقائية وإنمائية تساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولاً وكعضو في جماعة أو مجتمع ثانياً ، وكذلك التوصل إلى تغييرات إيجابية في سلوكيات المجتمع ومشكلاته وظواهره الاجتماعية.[1]

وتُعرَّف الخدمة الاجتماعية بأنَّها : " مهنة تعمل في ميدان المشكلات الاجتماعية لتمكين أفراد المجتمع من مواجهة هذه المشكلات مواجهة فعالة تصل إلى حدِّ التغلب أو التخفيف من حدِّة آثارها ، وتعتمد المهنة على ممارسة أنواع مختلفة من أساليب التدخل الموجَّه لمساعدة العملاء من خلال عمليات علمية مدروسة ، وتمارس المهنة من خلال مؤسسات بعضها تمارس الخدمة الاجتماعية كوظيفة أساسية وبعضها ثانوية ولهذه المهنة أهداف وقائية وعلاجية وإنمائية ".[2]

ثانياً : إعداد الأخصائي الاجتماعي للعمل في مجال رعاية المرأة :

لكي يتمكن الأخصائي الاجتماعي من أداء دوره بكفاءة وكفاية في مجال رعاية المرأة وحمايتها لابُّد أن يتوفر له حدُّ من المعلومات والخبرات والمهارة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الإيمان بأهمية المرأة فهي نصف المجتمع والركيزة الأولى للأسرة ، ولعملية التنشئة الاجتماعية ، ينبغي أن توجَّه لها العناية والاهتمام في برامج التنمية .

2. التعرَّف على صور التفاعل في المجتمع لتمييز صورة التفاعل غير السليمة وخاصة الدافعة إلى العنف والتعرَّف على أسبابها وعلى نوع المشاكل التي يعاني منها المجتمع .

3. دراسة العادات والتقاليد والتراث الاجتماعي ككل والعنصر الموجَّه لسلوك أفراد المجتمع وخاصة تلك التي تحطُّ من قدر المرأة ممَّا يجعلها عرضة للعنف .

---

(1) وفاء عبد الرحمن ، دور الخدمة الاجتماعية في رعاية الأطفال ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، **1425** هـ ، ص**25** .

(2) عبد الفتاح عثمان وآخرون ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، **1994** ، ص **94** .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

4. دراسة الأساليب الحديثة للتربية والتنشئة الاجتماعية السليمة التي لا يتولد عنها العنف في المستقبل بين أفراد المجتمع على مختلف فئاتهم .

5. الإلمام بالقوانين المتعلقة بالأحوال المدنية مثل

أ. قانون الأحوال الشخصية.

ب . قوانين الضمان الاجتماعي والمساعدات الاقتصادية والتأمينات الاجتماعية .. .

6. معرفة حقوق أفراد المجتمع وخاصة حقوق المرأة وفق الشرائع الدينية والقوانين والمواثيق الدولية والاتفاقيات .

ثالثاً : أهداف الخدمة الاجتماعية عند تعاملها مع ظاهرة العنف ضد المرأة :

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية عند تعاملها مع ظاهرة العنف ضد المرأة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

1. الأهداف الوقائية: وتكون من خلال التعرَّف على المناطق المحتملة لمعوقات الأداء الاجتماعي التي تؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية ، كمشكلة العنف وخاصة ضد المرأة وذلك لمنع ظهورها مستقبلاً أو التقليل منها كلَّما أمكن ذلك .

2. الأهداف العلاجية: وتكون من خلال المساهمة في معالجة الآثار الناتجة عن ظاهرة العنف ، وحلِّ المشكلات التي تعاني منها المرأة ، لتقوية واستعادة قدراتها على الأداء الاجتماعي السليم .

3. الأهداف التنموية: وفيها تقوم مهنة الخدمة الاجتماعية بإحداث تغييرات في النظم والأوضاع الاجتماعية السيئة ، والتي تقلل من قدر ومكانة المرأة في المجتمع وتحسينها بما يؤدي إلى تنمية قدرات المرأة على تحمل أعباء الحياة في المجتمع ، وبما يتماشى مع متطلبات العصر.

رابعاً : أدوار الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع مشكلات المرأة :

يقوم الأخصائي الاجتماعي بمجموعة من الأدوار المهنية للتعامل مع مشكلات المرأة في المجتمع ومن أهمها :

1. دور الأخصائي الاجتماعي كمعالج: نعني بذلك أنَّ الأخصائي الاجتماعي مسئول عن دراسة كل ما يواجه المرأة من مشكلات في مختلف مراحل حياتها وخاصة مشكلة العنف ، كما يعمل علي تحديد وتقدير أهم العوامل المتسببة في إحداث هذه المشكلات ، كما يسعي للتوصل إلي إيجاد حلول لمواجهة هذه المشكلات والتغلب عليها في ضوء ما يملكه من مهارات وخبرات.

2. دور الأخصائي الاجتماعي كمساعد: ويقصد بها مساعدة المرأة على اكتشاف كل ما لديها من إمكانيات ايجابية ، والتعرف على جوانب القوة الذاتية ممَّا يساعد على إشباع احتياجاتها وتحقيق الحياة الكريمة لها ، كما يتضمن هذا الدور

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

المساعدة في التعرُّفِ على مصادر الخدمات التي يمكن أن تسهم في إشباع احتياجات المرأة مثل المساعدات الاقتصادية والتعرُّفُ علي خدمات الإرشاد الزوجي.

3 . دور الأخصائي الاجتماعي كمفسِّرٍ وموضحٍ ومرشدٍ: حيثُ يساعد الأخصائي الاجتماعي المرأة على فهم نفسها ، كما يساعد أفراد المجتمع على فهم اتجاهات ومشاعر كل منهم حيال الأخر ، ويحاول توضيح وتفسير الجوانب غير المعروف وغير المفهوم في سلوك أفراد المجتمع ، ممَّا يساعد على إيجاد التواصل الاجتماعي ويدعم ويقوي علاقات أفراد المجتمع وتحقيق وحدته.

4. دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط: ويتضمن التوسط بين أحد أفراد المجتمع وبين باقي أفراده حتى يتمكن من فهم احتياجاته وحقوقه ،كما يتضمن التوسط بين فئة النساء وبين باقي المؤسسات والأجهزة الموجودة بالمجتمع للحصول على الخدمات التي تشبع احتياجات المرأة، والدفاع عن مصالحها داخل المجتمع الذي تعيش فيه مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية.

خامساً :استراتيجيات تعامل الأخصائي الاجتماعي مع ظاهرة العنف ضد المرأة :

1. استراتيجية العلاج التعليمي :

أ. تنمية إدراك ووعي المجتمع بمخاطر انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة وتأثيرها على تماسك واستقرار المجتمع .

ب . تقوية وتمكين المرأة التي وقع عليها العنف لحلِّ مشكلاتها.

ج . تعليم أولياء الأمور طرق التنشئة الاجتماعية السليمة وأساليب المعاملة الوالدية المعتدلة ومهارات حلِّ المشكلة دون اللجوء إلى العنف .

2. استراتيجية ضبط الانفعال:

هذه الاستراتيجية تتعامل مع مشاعر الخوف والقلق والتوتر ، وخاصة للمرأة التي تعرضت للعنف . [1]

3. استراتيجية التفاعل الجماعي:

تساهم في إيجاد تعاون بين جماعة النساء اللاتي تعرضن للعنف من خلال تدعيم مشاركتهن في الأنشطة الجماعية، ممَّا يترتب عليه تدعيم علاقاتهن ببعض، وبالتالي توسيع دائرة علاقتهن مع غيرهن من النساء لتخفيف آثار ظاهرة العنف عليهن .

---

(1) أمجد محمَّد المفتي وآخرون ، تصور مهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع النساء ضحايا العنف ، شبكة المعلومات الدولية .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

4. استراتيجية الإقناع :

أ. تسهيل عملية الاتصال وتنمية ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة والمجتمع .

ب . تعديل اتجاهات المجتمع نحو المرأة وعدم تهميشها في جميع مناشط الحياة وذلك في ضوء تعاليم الدين الإسلامي.

5. استراتيجية القوة:

تركز هذه الاستراتيجية على دعم ثقة المرأة في نفسها ، وفي قدرتها على التعاون بشكل فعّال مع المشكلات التي تواجهها ، وذلك من خلال زيادة قدراتها على العمل بإيجابية مع المشكلات التي تواجهها داخل الأسرة والمجتمع. [1]

6. استراتيجية تعديل السلوك ويتم ذلك من خلال :

أ – بناء الاتصالات المجتمعية وتوضيح المعايير والحدود المنظمة للحياة في المجتمع وتغيير القيم المشجعة على العنف خاصة ضد المرأة ، ومنع آثار التغيرات المجتمعية التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف فيما بينهم أو تقليلها.

ب – محاولة التأثير في سلوك العنف وتغيير الاتجاهات والنظرة السلبية للمرأة ، من خلال المشاركة في النشاطات والندوات، وما يرتبط بذلك من استراتيجيات تعديل الاتجاهات السلبية

ج – التعلم عن طريق أداء الدور وتعديل السلوكيات الخاطئة واكتساب سلوكيات جديدة تساعد على الوصول إلى حلٍّ فعّال لمشكلة العنف ضد المرأة

7. استراتيجية التوجيه والإرشاد :

ويتم من خلالها :

أ. تقديم استشارات اجتماعية وأسرية ونفسية لأفراد المجتمع ، خاصة الذين ينتمون إلى أوساط ينتشر فيها العنف

ب . العمل على تعليم النساء والأطفال على تطوير خطط للأمان لهم من العنف داخل البيئات التي يتواجدون فيها وخارجها.

ج . تقوية الوازع الديني والتربية الصحيحة وتأكيد ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع ذكوراً وإناثا دون تمييز .

د . توجيه الأفراد والأسر إلى المهنيين المتخصصين وخاصة الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات المختلفة، ليحصلوا من خلالها على الخدمات المختلفة ودعم قدراتهم لحل مشكلاتهم والتكيُّف مع الظروف البيئة المحيطة بهم .

---

(1) المرجع السابق .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

8. استراتيجية البناء المعرفي :

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تنمية معارف المرأة ، وخاصة التي تعرضت للعنف بالمشكلات التي تواجهها وبكيفية التعامل مع العنف الموجَّه إليها ومعرفة حقوقها. (1)

نتائج الدراسة :

1 . تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة الحرب التي تزعزع أمن واستقرار المجتمعات لأنَّها تستهدف المرأة التي تمثل نصف المجتمع والنواة الأولى والأساسية لاستمراره .

2. إنَّ نسبة ظاهرة العنف ضد المرأة في تزايد مستمر وفق ما أشارت إليه الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت على هذه الظاهرة سواء على المستوى المحلي أو العالمي .

4 . لظاهرة العنف ضد المرأة العديد من الأسباب والدوافع والآثار السلبية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، ممَّا يجعلها من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع وتؤثر على مستقبل أبنائه .

5 . يقاس تقدم وتحضر المجتمعات الإنسانية بمدى احترامها لحقوق أفرادها وخاصة المرأة فالمجتمعات التي تسود فيها ظاهرة العنف ضد المرأة هي أقل تحضراً .

6 . تؤدي ظاهرة العنف ضد المرأة إلى انعدام روح الجماعة في الأسرة والمجتمع ، والتفكك الأسري وضعف الروابط المجتمعية بين أبناء المجتمع الواحد وانعدام التمسك بالقيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع ذات المقاصد الإنسانية والخلقية الرفيعة .

7 . إنَّ السياسات والبرامج التي تقتصر أهدافها على معالجة آثار ظاهرة العنف ضد المرأة فقط دون مكافحة أسبابها بشكل جذري والوقاية منها لن تكون فعَّالة وكافية في الحدِّ من هذه الظاهرة .

8. تؤكد الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع أهمية الحاجة إلى تفعيل الدور الذي يقوم به المتخصصون الاجتماعيون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وخاصة التي تعمل في مجال حماية المرأة ومعالجة مشكلاتها والتي من أهمها ظاهرة العنف .

9 . تستخدم الخدمة الاجتماعية في مجال الحدِّ من ظاهرة العنف ضد المرأة والوقاية منها طرقاً علمية يمارسها متخصصون معدون إعداداً علمياً ومهنياً وفنياً للتعامل مع الفئات المستفيدة ، كأفراد أو كأعضاء في جماعة أو مجتمع وظيفي .

---

(1) نادية عبد العزيز حجازي ، مشكلات المرأة المعنفة في المجتمع السعودي ، شبكة المعلومات الدولية .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

التوصيات :

1. العمل على توفير قاعدة معلومات وبيانات عن ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع، بما يسهِّل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ونشرها.

2. القضاء على الضغوط المحفِّزة على خلق العنف في المجتمع مثل الفقر، والبطالة ، وعدم المساواة ، وضرورة الاهتمام ببرامج الرعاية المختلفة للأسرة وبصفة خاصة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخدمات الإسكان، حتى تتمكن الأسرة من تحقيق الاستقرار والطمأنينة لأفرادها، وتقوم بوظائفها المختلفة في التنشئة الاجتماعية والرعاية والتوجيه للأبناء بما يحقق استقرار وتقدم المجتمع .

3. العمل على وضع سياسة اجتماعية لمواجهة ظاهرة العنف بصفة عامة والعنف ضد المرأة بصفة خاصة، على أن تشارك في وضع هذه السياسة وتنفيذها، المؤسسات المجتمعية سواء أكانت حكومية أم أهلية .

4. العمل على إنشاء مؤسسات إيوائية لرعاية ضحايا العنف من النساء والأطفال على أن تزود ببرامج الرعاية الاجتماعية والتأهيل النفسي لضحايا العنف لاستعادة ثقتهم بأنفسهم والعمل على إدماجهم في مجتمعاتهم .

5. تحديد آليات للتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة، بما يُسْهِم في تبادل الخبرات والخدمات ، وكذلك تبادل قواعد وإجراءات التعامل التي تستخدم مع هذه الظاهرة وتوحيدها .

6. ضرورة تبني مؤسسات حماية المرأة محلياً وإقليماً ودولياً ، والدعوة لإعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة ، على أن توجَّه الدعوة لجميع الباحثين والمؤسسات والمهن المتخصصة للمشاركة فيه ، بهدف التوصل إلى آليات مناسبة لمواجهة هذا العنف وعلاجه أو الحدِّ منه قدر الإمكان .

7- عدم التمييز في معاملة وتنشئة الأطفال ككل ، وعدم تفضيل الذكور عن الإناث حيث مازالت الاتجاهات الوالدية تحبِّذ الذكور عن الإناث .

8- إعادة النظر في المناهج الدراسية ، لتخليصها من الاتجاهات التقليدية السلبية الخاطئة التي استطاعت الثقافة القبلية تكريسها نحو المرأة وإضافة اتجاهات ايجابية تدعم علاقات التساوي والمشاركة بين الرجل والمرأة في المجتمع .

9- التنشئة الاجتماعية السليمة للفتيات منذ الصغر، وتوعيتهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية والسياسية ،وفق وجهة نظر إسلامية صحيحة عن طريق المحاضرات والندوات .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

10- العمل بشكل جاد وحقيقي لمنح المرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية والقانونية ، وتغيير نظرة المجتمع الدونية للمرأة ، وإعلاء شأْنِها ومكانتها في المجتمع ، فتقدم الأمم والدول يقاس بتحضرها ورقيها بمدى احترامها للمرأة وتمكينها من نيل حقوقها .

11. العمل على تفعيل دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في توعية أفراد المجتمع بخطورة مشكلة العنف عامة وضد المرأة خاصةً على أمن واستقرار المجتمع .

12. العمل على تنمية قدرات المتخصصين الاجتماعيين ومعارفهم والتخصصات المهنية الأخرى التي تعمل في مجال رعاية المرأة، بهدف إكسابهم المهارات حتى يتمكَّنوا من دراسة ظاهرة العنف ، ومعرفة مسبباتها، وكيفية التعامل معها، ووضع الخطط لعلاجها .

13. تجريم العنف ضد المرأة والعمل على تدعيم نظام العدالة القضائية في المجتمع عن

طريق تقديم مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة جميعهم إلى العدالة ، وضمان محاسبتهم عن طريق إجراءات وجزاءات جنائية ومدنية وإدارية ومهنية مناسبة .

المراجع والمصادر

1 . القرآن الكريم .

2 . إبراهيم مذكور ، المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 1995 م .

3 . أ ب ت ث ج ، العنف الممارس ضد المرأة ، منظمة الصحة العالمية ، 2016م .

4 . ابراهيم بهلوي ، العنف ضد المرأة ، منشور على الموقع www. Alnoo.se /article

5 . أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان بيروت ،ب ت .

6. أمجد مُحَمَّد المفتي وآخرون ، تصور مهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع النساء ضحايا العنف ، شبكة المعلومات الدولية .

7 . بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة ، مركز النظم العالمية ، شبكة المعلومات الدولية .

8 . تماضر حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1999 م ، ص30

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

9. حسين حسن سليمان وآخرون ، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2005 م .

10. رمزيه عباس الإرياني ، العنف ضد المرأة ، ورقة عمل مُقَدَّمة في مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي ، صنعاء . اليمن ، 2005 م .

11. سامية حسن الساعاتي ، وقاية المرأة من العنف وحقوق الإنسان ،القاهرة، الجمعية المصرية لحلِّ الصراعات الأسرية والاجتماعية، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف القاهرة ، 1997 م .

12. ضحى عبد الغفار المغازي ،العنف الأسري ، المؤتمر العلمي السادس ، القاهرة، 1993م.

13 . عائض بن سعد الشهراني ، الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري ، بحث مُقَدَّم لمؤتمر الأسرة ، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، الرياض ، 2008م.

14. عبد الفتاح عثمان وآخرون ، مُقَدِّمة في الخدمة الاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994م .

15ـ عادل الشرجبي ، العنف ضد المرأة ، رسالة ماجستير ، منشورة ، شبكة المعلومات الدولية ، www.almotamar.net/news/.htm

16 .كلثم على الغانم ، العنف ضد المرأة ، جامعة قطر ، دولة قطر، 2007 م.

17 . ليلى مُحَمَّد على مرح ، العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2016 م .

18 . مُحَمَّد سيد فهمي، اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة ، القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس، أكتوبر ، 1998م .

19. مُحَمَّد عاليون ، العنف ضد المرأة ، شبكة المعلومات الدولية .

20 . معن خليل ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، عمان ، دار الشرق ، 1997م .

21 . منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان ،نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية،1995م.

22 . منظمة التضامن لحقوق الإنسان ، بوابة افريقيا الإخبارية ، شبكة المعلومات الدولية .

23. نادية عبد العزيز حجازي ، مشكلات المرأة المعنفة في المجتمع السعودي ، شبكة المعلومات الدولية .

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

24- Millender Audrey (1996): Rethinking Domestic Violence, London, Rutledge Published.